

الله الرحمن الرحيم

علم أصول الفقه

المطلق و المقيد ٣-٢-٩٧ ٩٠

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

المطلق و المقيد

• [الألفاظ التي يطلق عليها المطلق]

• ف منها اسم الجنس

• كإنسان و رجل و فرس و حيوان و سواد و بياض إلى غير ذلك من أسماء الكليات من الجواهر و الأعراض بل العرضيات و لا ريب أنها موضوعة لمفاهيمها بما هي هي **مبهمة مهملة** بلا شرط أصلا ملحوظا معها حتى لحاظ أنها كذلك.

المطلق و المقيد

- اسامى الجنس
- موضوعة لمفاهيمها بما هي هي **مبهمة مهملة** بلا شرط أصلا ملحوظا معها حتى لحاظ أنها كذلك.

المطلق و المقيد

- اسامى الجنس
- موضوعة لمفاهيمها بما هي هي **مبهمة مهملة** بلا شرط أصلا ملحوظا معها حتى لحاظ أنها كذلك.

المطلق و المقيد

- اسامى الجنس
- موضوعة لمفاهيمها بما هي هي **مبهمة مهملة** بلا شرط أصلا ملحوظا معها حتى لحاظ أنها كذلك.

- اسامى الجنس
- موضوعة للكليات الطبيعية و الماهية اللابشرط المقسمى

متصفة بوصف

غير متصفة به

الماهية بوجودها
الخارجي

المطلق و المقيد

- الماهية بوجودها الخارجي تنقسم إلى قسمين لأنها إما متصفة بوصف و إما غير متصفة به، فالإنسان الخارجي مثلاً إما عالم و إما ليس بعالم و لا يمكن أن يكون هناك إنسان في الخارج لا يكون عالماً و لا غير عالم لأن ارتفاع النقيضين محال، كما ان الجامع بين الإنسان العالم و الإنسان اللاعالم و إن كان موجوداً في الخارج و لكنه موجود ضمن أحد فرديه لا انه موجود بوجود مستقل و إلا لما كان جامعاً، فالماهية بوجودها الخارجي تنقسم إلى قسمين فقط و ليس لهما ثالث.

المطلق و المقيد

- و اما الماهية بوجودها الذهني المنتزعة من الخارج مباشرة فلها ثلاثة أقسام، لأنَّ مفهوم الإنسان تارة يلحظ في الذهن بما هو متصف بالعلم، و أخرى يلحظ بما هو متصف بعدم العلم، و ثالثة يلحظ من دون أن يتصف بشيء أي تارة يلحظ مفهوم

المطلق و المقيد

- الإنسان العام و أخرى مفهوم الإنسان غير العالم و ثالثة مفهوم الإنسان بما هو هو،
- و الأول هو المسمّى بالماهية بشرط شىء
- و الثانى بالماهية بشرط لا
- و الثالث باللابشرط القسّمى.

المطلق و المقيد

- و القسم الثالث ليس جامعاً بين القسمين الأولين في عالم الذهن و إن كان جامعاً بلحاظ الوجودات الخارجية بل هو موجود بوجود ذهني مستقل في عرض وجود الماهيتين المشروطة بشيء أو بعدمه.
- و هذه الأقسام الثلاثة تسمى بالمعقولات الأولية لأنها منتزعة من الخارج ابتداءً.

المطلق و المقيد

- و الذهن حيثما يتصور مفهوماً من هذه المفاهيم الثلاثة يمكنه أن يمشى خطوة أخرى فيلتفت إلى نفس ما انتزعه فينتزع منه مفهوماً آخر و هذا ما يسمّى بالمعقول الثاني،

المطلق و المقيد

- فمثلاً ينتزع من مفهوم الإنسان العالم مفهوم الإنسان المقيد بمفهوم العالمية و ينتزع من مفهوم الإنسان اللاعالم مفهوم الإنسان المقيد بعدم العالمية و ينتزع من مفهوم الإنسان مفهوم الإنسان الخالي عن قيد العالمية و قيد اللاعالمية، و هناك فى المعقول الثانى قسم رابع و هو مفهوم الإنسان الجامع بين الإنسان العالم و الإنسان اللاعالم و الإنسان،

المطلق و المقيد

- فالإنسان الجامع بين هذه المفاهيم يعتبر قسماً رابعاً في المعقول الثاني و لا بأس بأن يكون له وجود مستقل في قبال الإنسان العالم و الإنسان اللاعالم و الإنسان ما دام أن له وعاءً آخر غير وعاء افراده، فإن الجامع انما لا يمكن أن يوجد بوجود مستقل في صقع وجود افراده لا في صقع آخر من الوجود و في المقام افراد هذا الجامع توجد في صقع المعقول الأولى للذهن و هذا الجامع المتصور بحدده موجود في المعقول الثاني و هذا هو المسمّى بالماهية اللابشرط المقسّمى.

المطلق و المقيد

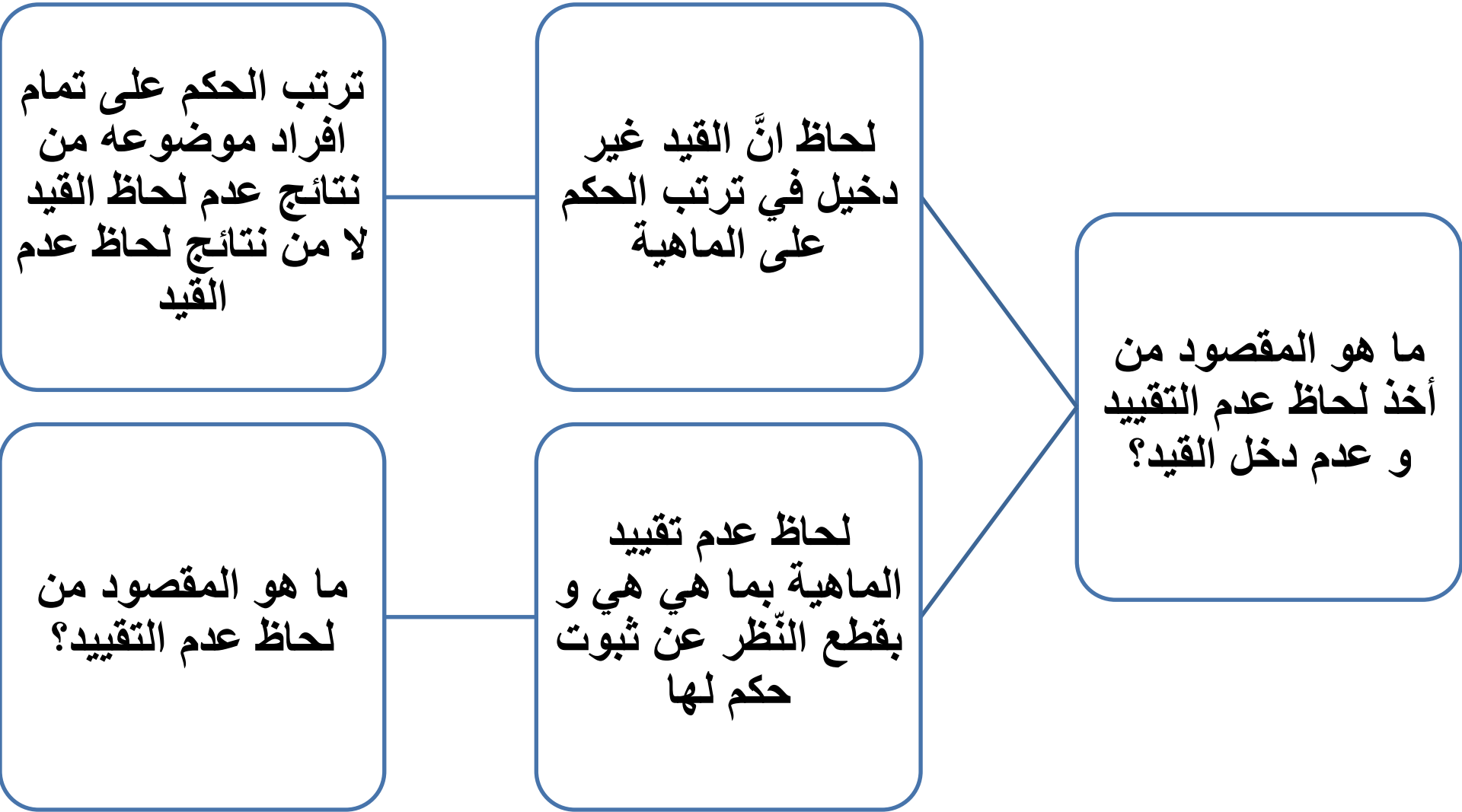
- ثم انه قد يتخيل انَّ القسم الثالث في التعقل الأول، ليس عبارة عن نفس لحاظ الماهية من دون أن يلحظ معها وجود القيد و لا عدم القيد و انما القسم الثالث الذي هو اللابشرط القسمي عبارة عن أن يلحظ الماهية و يلحظ معها عدم دخل القيد وجوداً و عدماً فيؤخذ لحاظ عدم التقيد بالوجود و العدم شرطاً في اللابشرط القسمي كما ذهب إليه السيد الأستاذ و قد يتصور انَّ هذا قسم رابع في التعقل الأول و ليس هو عين القسم الثالث.

لحاظ أنّ القيد غير دخیل
في ترتب الحكم على
الماهية

ما هو المقصود من أخذ
لحاظ عدم التقييد و عدم
دخل القيد؟

لحاظ عدم تقييد الماهية
بما هي هي و بقطع
النظر عن ثبوت حكم لها

المطلق و المقيد



المطلق و المقيد

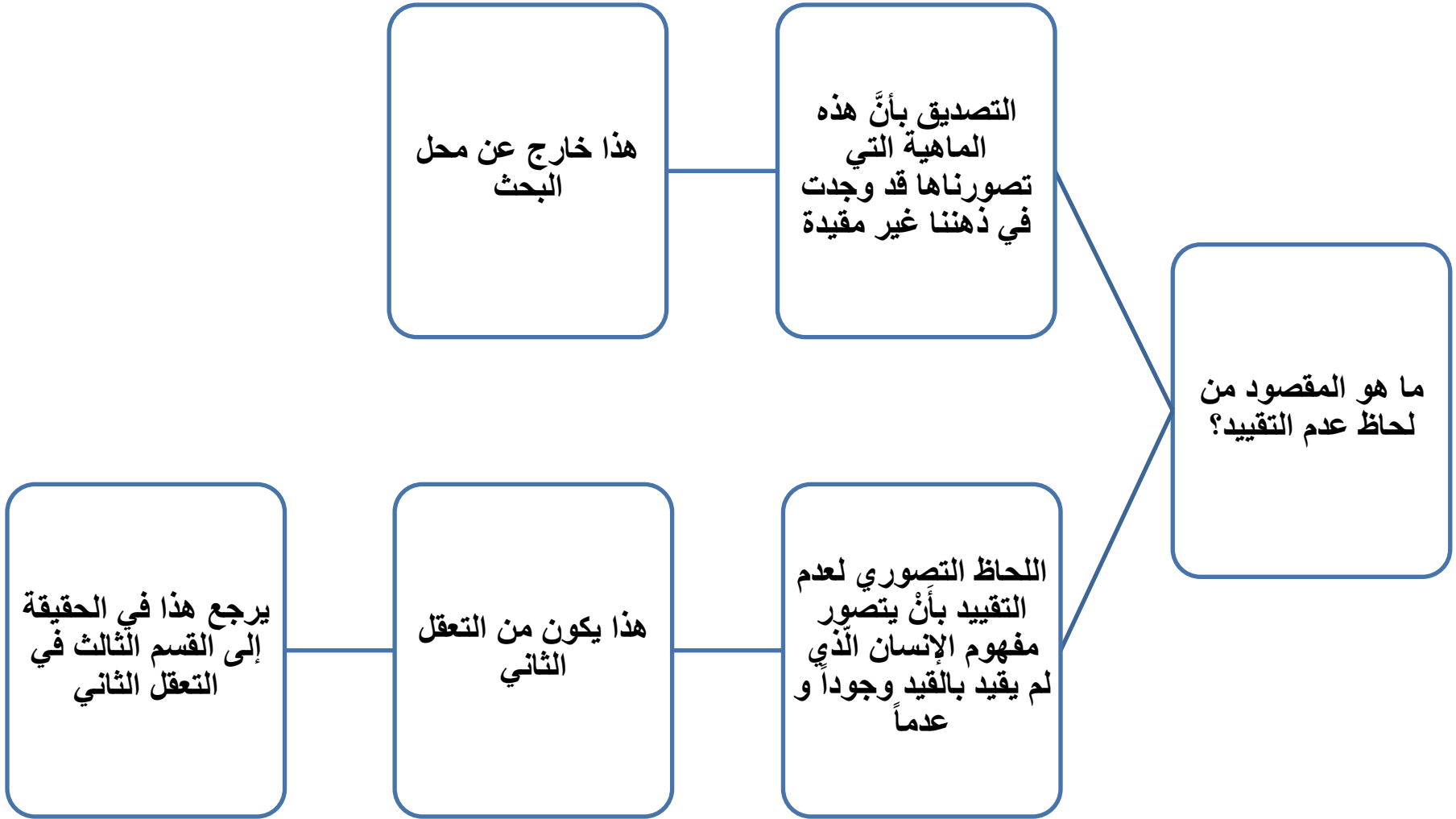
التصديق بأن هذه
الماهية التي
تصورناها قد وجدت
في ذهننا غير مقيدة

ما هو المقصود من
لحاظ عدم التقييد؟

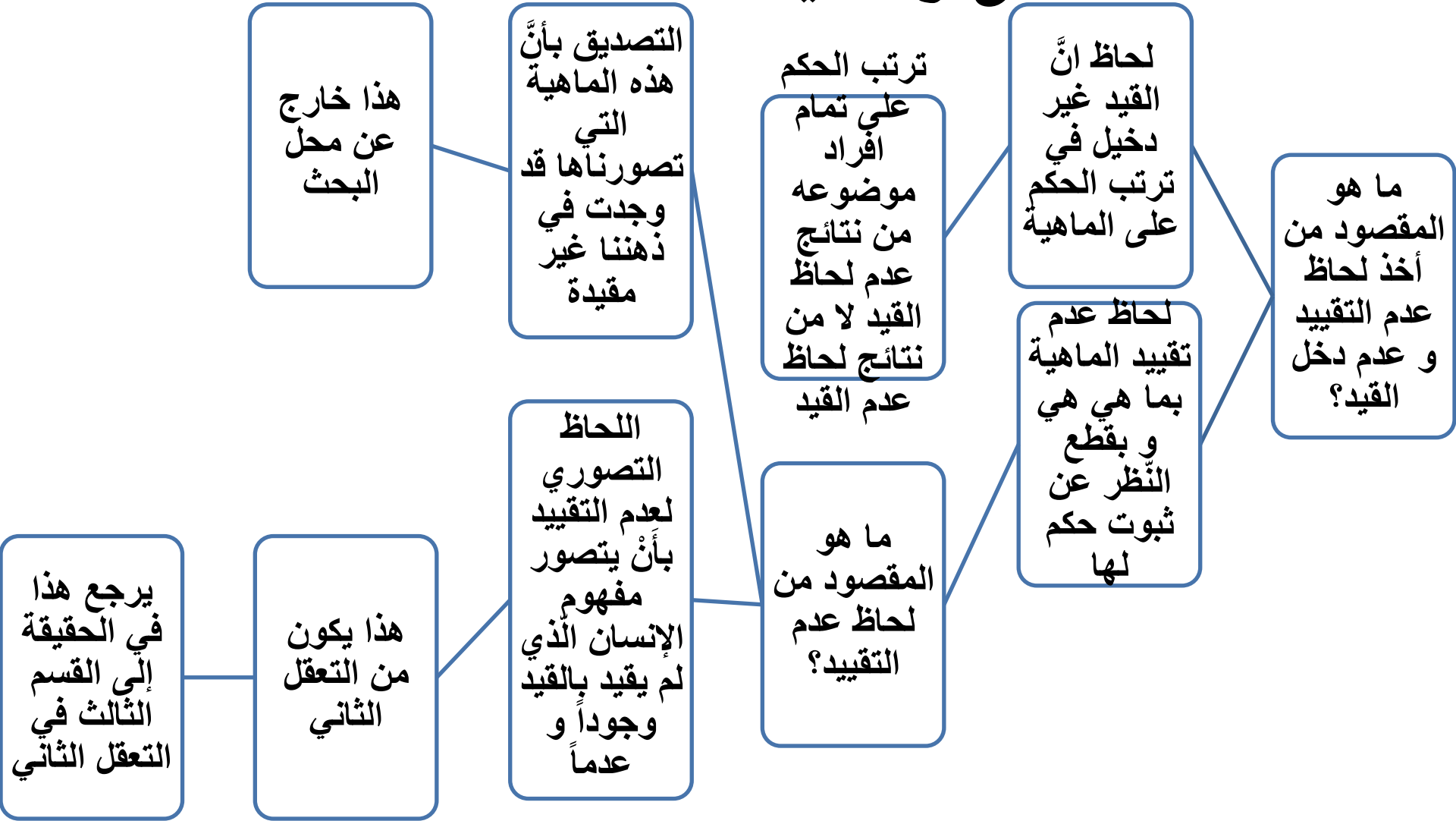
لحاظ عدم تقييد الماهية
بما هي هي و بقطع
النظر عن ثبوت حكم
لها

اللحاظ التصوري لعدم
التقييد بأن يتصور
مفهوم الإنسان الذي لم
يقيد بالقيود وجوداً و
عدمًا

المطلق و المقيد



المطلق و المقيد



المطلق و المقيد

- إلاَّ أنَّ الصحيح أنَّ هذا لا يمكن جعله من أقسام لحاظ الماهية في
التعقل الأول إذ ما هو المقصود من أخذ لحاظ عدم التقييد و عدم
دخل القيد؟
- فلو كان المقصود لحاظ أنَّ القيد غير دخيل في ترتب الحكم على
الماهية فحينما يقال (الإنسان يحرم قتله) يقال بأنه لوحظ عدم دخل
العلم في ترتب الحكم بحرمة القتل فيرد عليه:

المطلق و المقيد

- أولاً- انَّ هذا أجنبي عن محل الكلام بالمرّة، فاننا نتكلم عن اعتبارات الماهية في نفسها و بقطع النظر عن كيفية ترتب الحكم عليها.
- و ثانياً- انَّ لحاظ عدم دخل القيد مستدرک حتى في مقام ترتب الحكم، إذ من الواضح انَّ ترتب الحكم على تمام افراد موضوعه من نتائج عدم لحاظ القيد لا من نتائج لحاظ عدم القيد، فانَّ الطبيعة في نفسها صادقة على كل افرادها إذا لم يلحظ معها قيد.

المطلق و المقيد

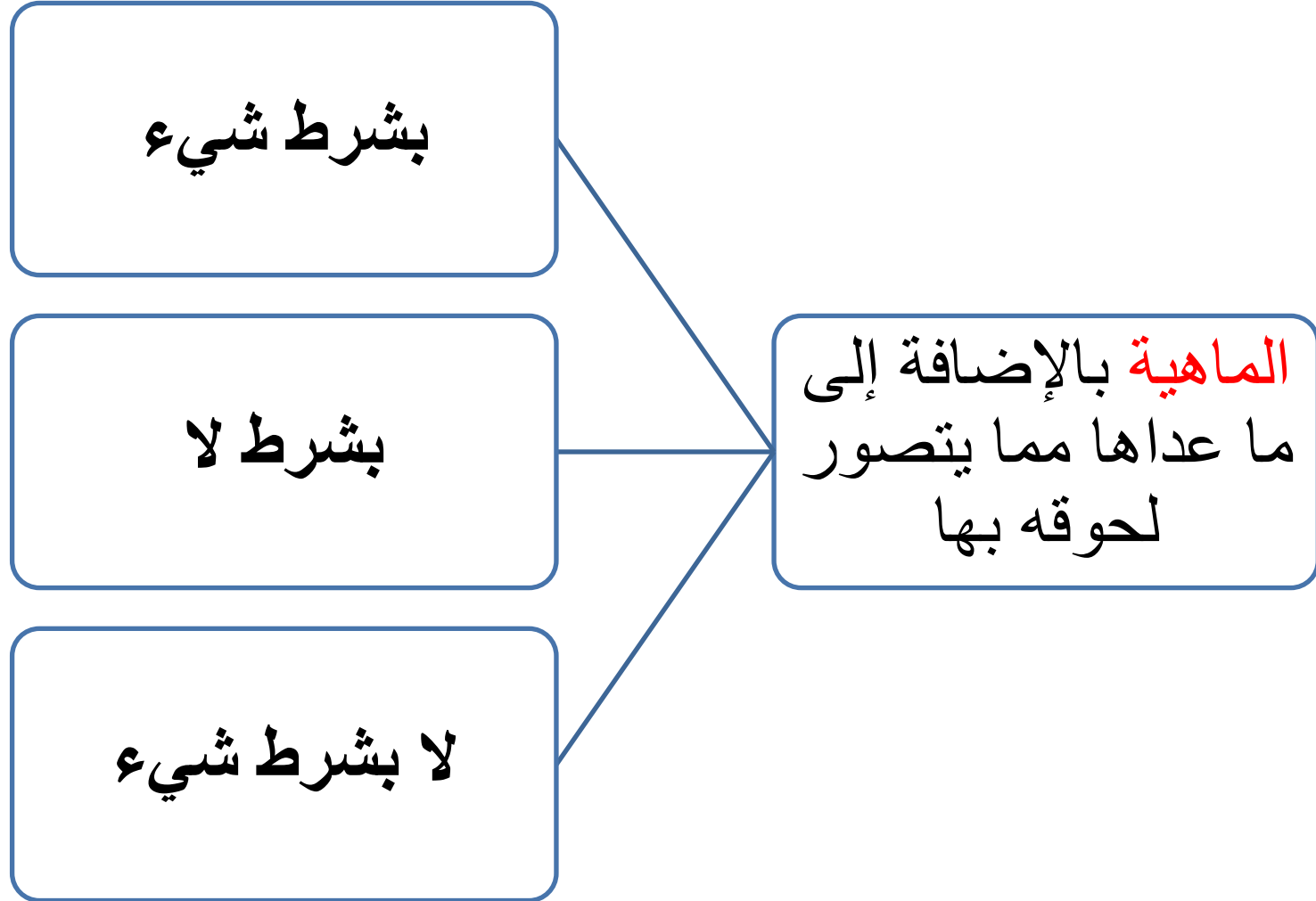
- و لو كان القصد لحاظ عدم تقييد الماهية بما هي هي و بقطع النظر عن ثبوت حكم لها فحينئذٍ نسأل ما هو المقصود من لحاظ عدم التقييد؟
- لو كان المقصود التصديق بأن هذه الماهية التي تصورناها قد وجدت في ذهننا غير مقيدة، فمن الواضح انَّ هذا خارج عن محل البحث فاننا نتكلم عن أطوار اللحاظ التصوري للماهية كيف و اللحاظ التصديقي في طول اللحاظ التصوري فكيف يمكن ان يكون من أطواره و بلحاظ واحد.

المطلق و المقيد

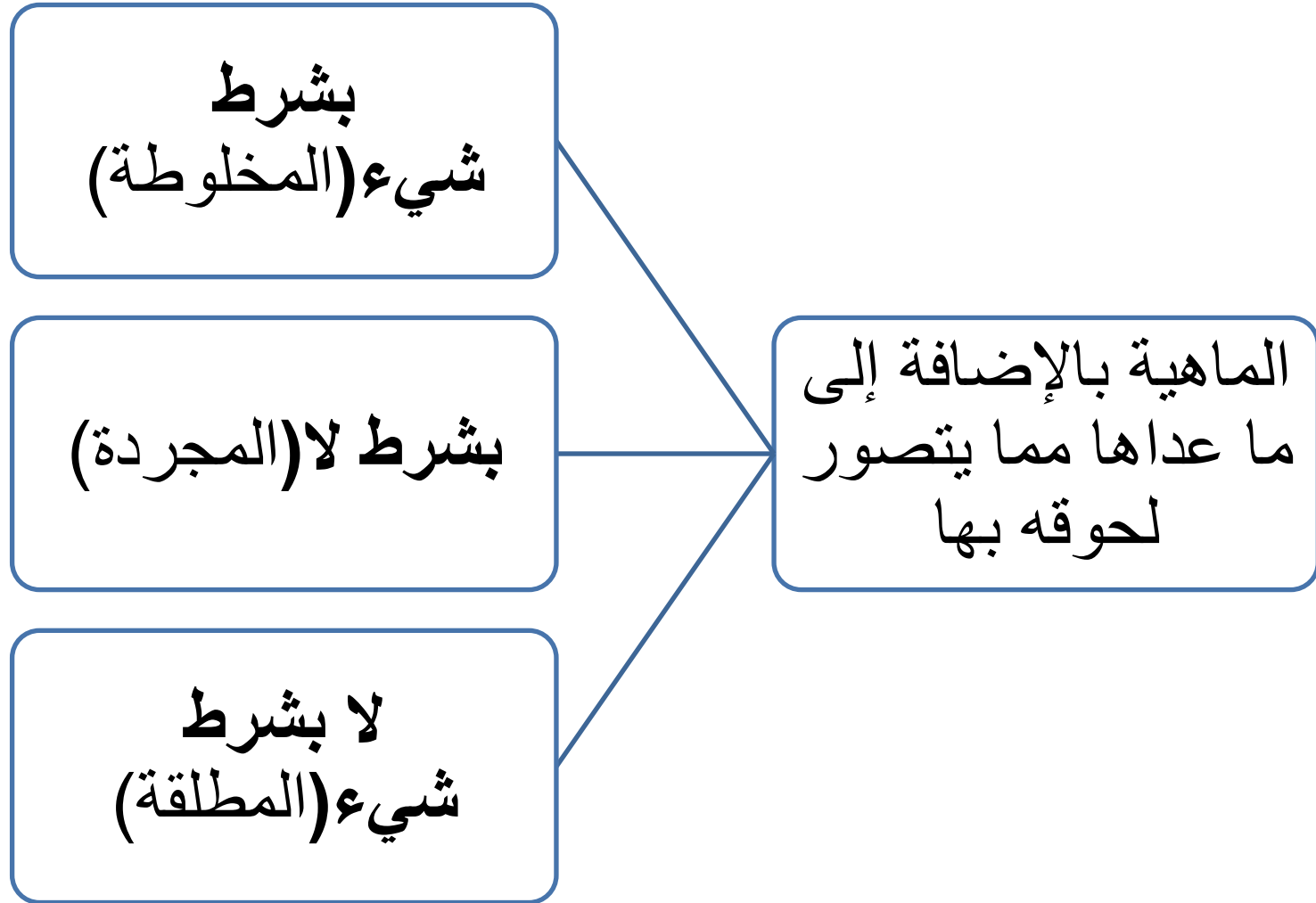
- و لو كان المقصود اللحاظ التصوري لعدم التقييد بأن يتصور مفهوم الإنسان الذي لم يقيد بالقييد وجوداً و عدماً فمن الواضح ان **هذا يكون من التعقل الثاني** لا من التعقل الأول فان دخل القيد و عدم دخله من شئون نفس اللحاظ لا من شئون الملحوظ فهو في طول أصل اللحاظ فيكون من التعقل الثاني و **يرجع هذا في الحقيقة إلى القسم الثالث في التعقل الثاني**.

- هذا تمام الكلام حول اعتبارات الماهية.

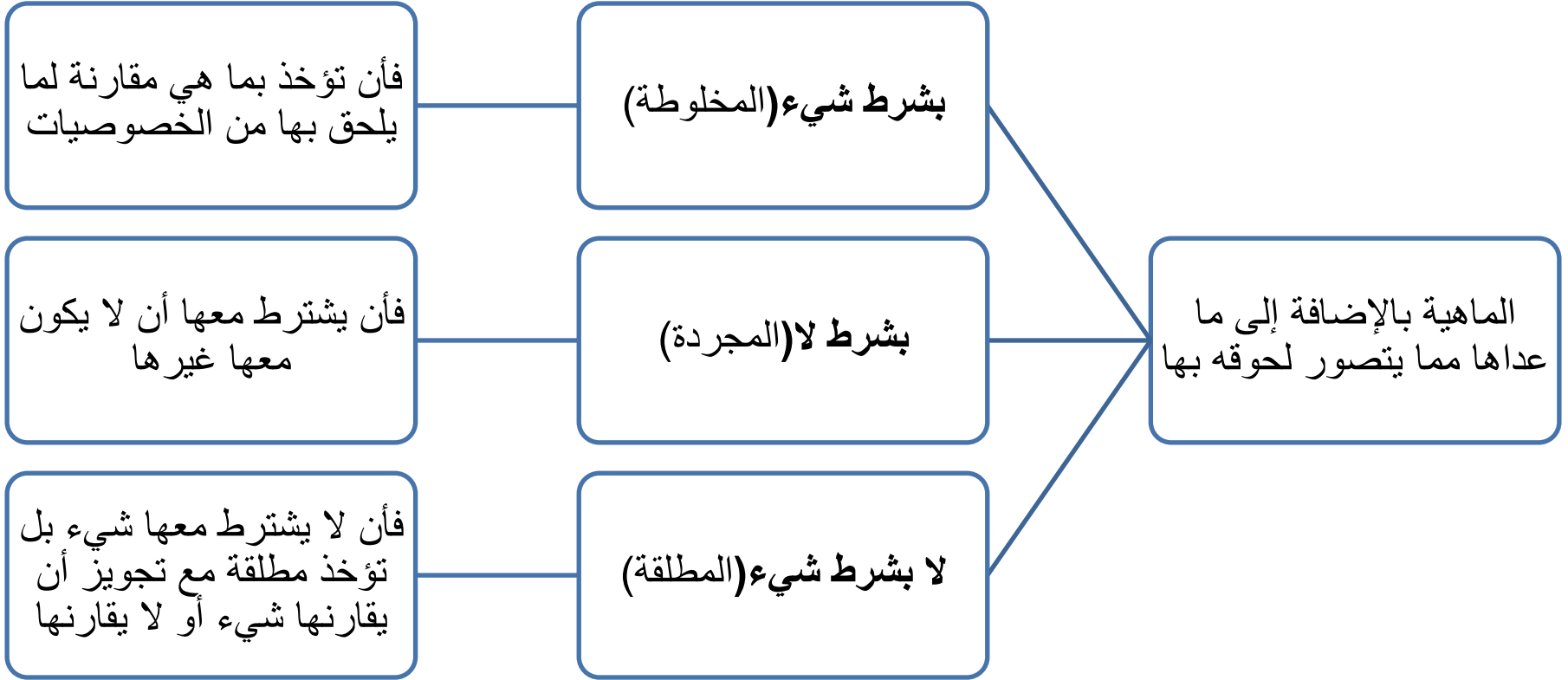
اعتبارات الماهية



اعتبارات الماهية



اعتبارات الماهية



اعتبارات الماهية

تصدق
على
المجموع

فأن تؤخذ
بما هي
مقارنة لما
يلحق بها
من
الخصو
صيات

بشروط
شيء
(المخلوطة)

الماهية
بالإضافة
إلى ما
عداها مما
يتصور
لحوقه بها

اعتبارات الماهية

الماهية
بالإضافة
إلى ما
عداها
مما
يتصور
لحوقه بها

بشروط
شيء
(المخلوطة)

فأن تؤخذ
بما هي
مقارنة
لما يلحق
بها من
الخصو
صيات

تصدق
على
المجموع

الإنسان
المأخوذ
مع
خصوص
يات زيد
فيصدق
عليه

اعتبارات الماهية



اعتبارات الماهية

أن يقصر
النظر في
ذاتها و أنها
ليست إلا هي

فأن يشترط
معها أن لا
يكون معها
غيرها

بشروط لا
(المجردة)

الماهية
بالإضافة إلى
ما عداها مما
يتصور لحوقه
بها

أن تؤخذ
الماهية وحدها
بحيث لو قارنها
أي مفهوم
مفروض كان
زائدا عليها غير
داخل فيها

اعتبارات الماهية

هو المراد من كون الماهية بشرط لا في مباحث الماهية

أن يقصر النظر في ذاتها و أنها ليست إلا هي

فأن يشترط معها أن لا يكون معها غيرها

بشرط لا (المجردة)

الماهية بالإضافة إلى ما عداها مما يتصور لحوقه بها

أن تؤخذ الماهية وحدها بحيث لو قارنها أي مفهوم مفروض كان زائدا عليها غير داخل فيها

فتكون إذا قارنها جزء من المجموع مادة له غير محمولة عليه

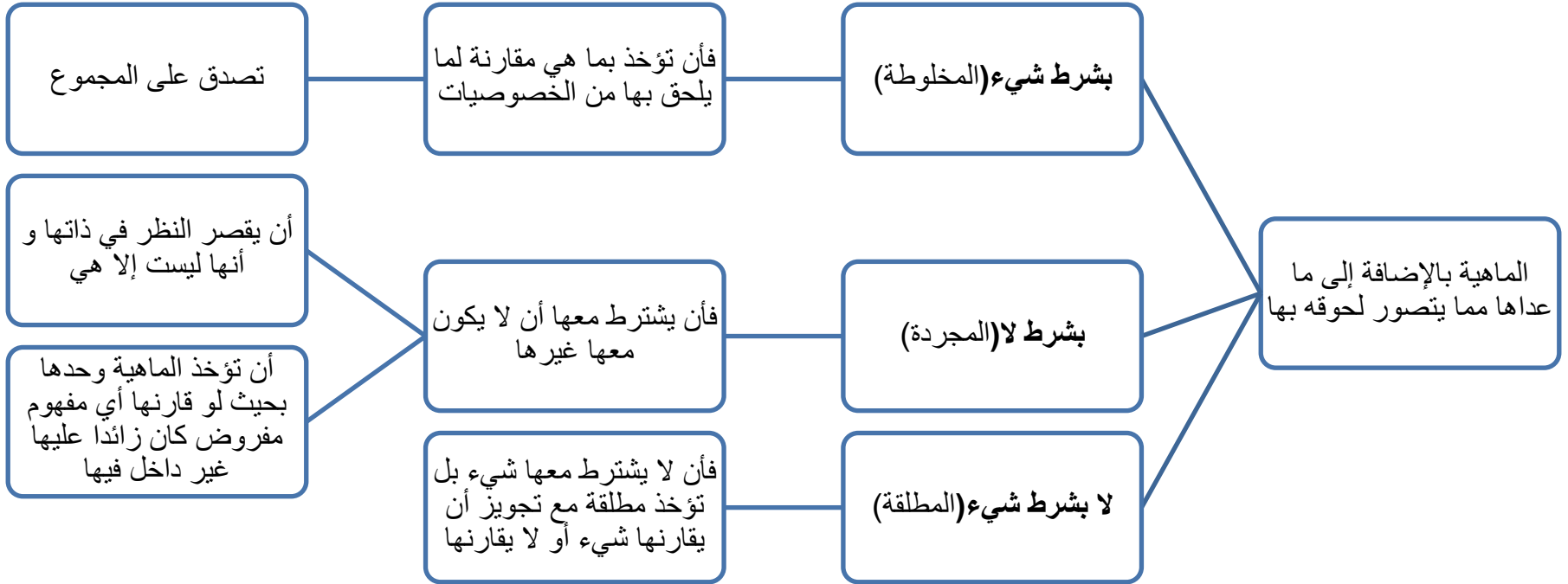
اعتبارات الماهية

فأن لا يشترط
معها شيء بل
تؤخذ مطلقة مع
تجويز أن
يقارنها شيء أو
لا يقارنها

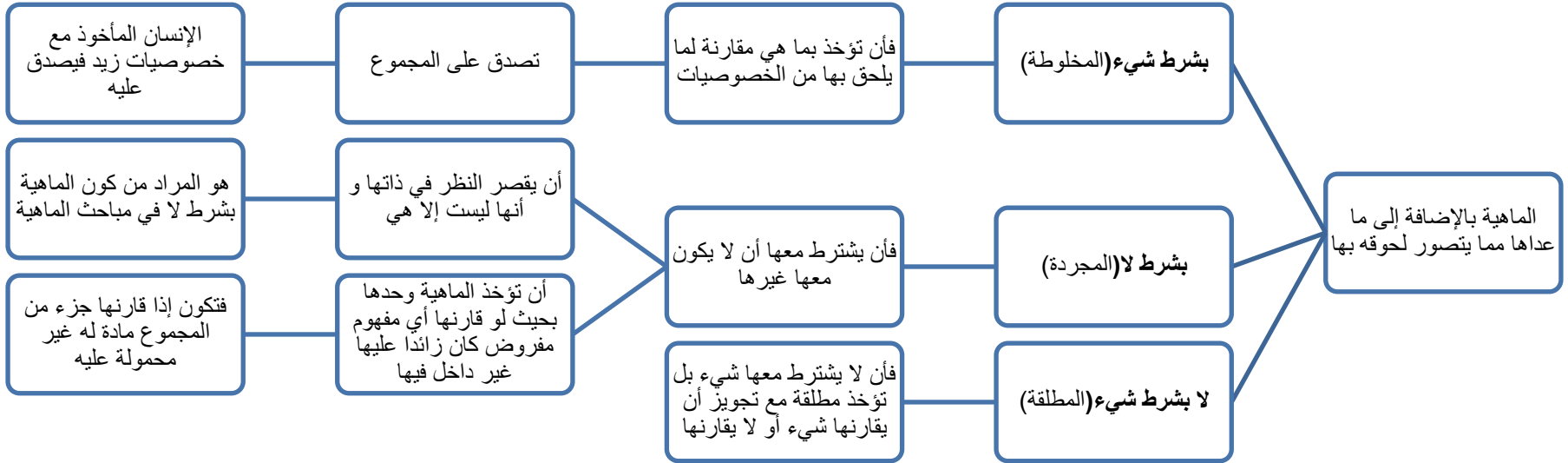
لا بشرط شيء
(المطلقة)

للماهية
بالإضافة إلى
ما عداها مما
يتصور لحوقه
بها

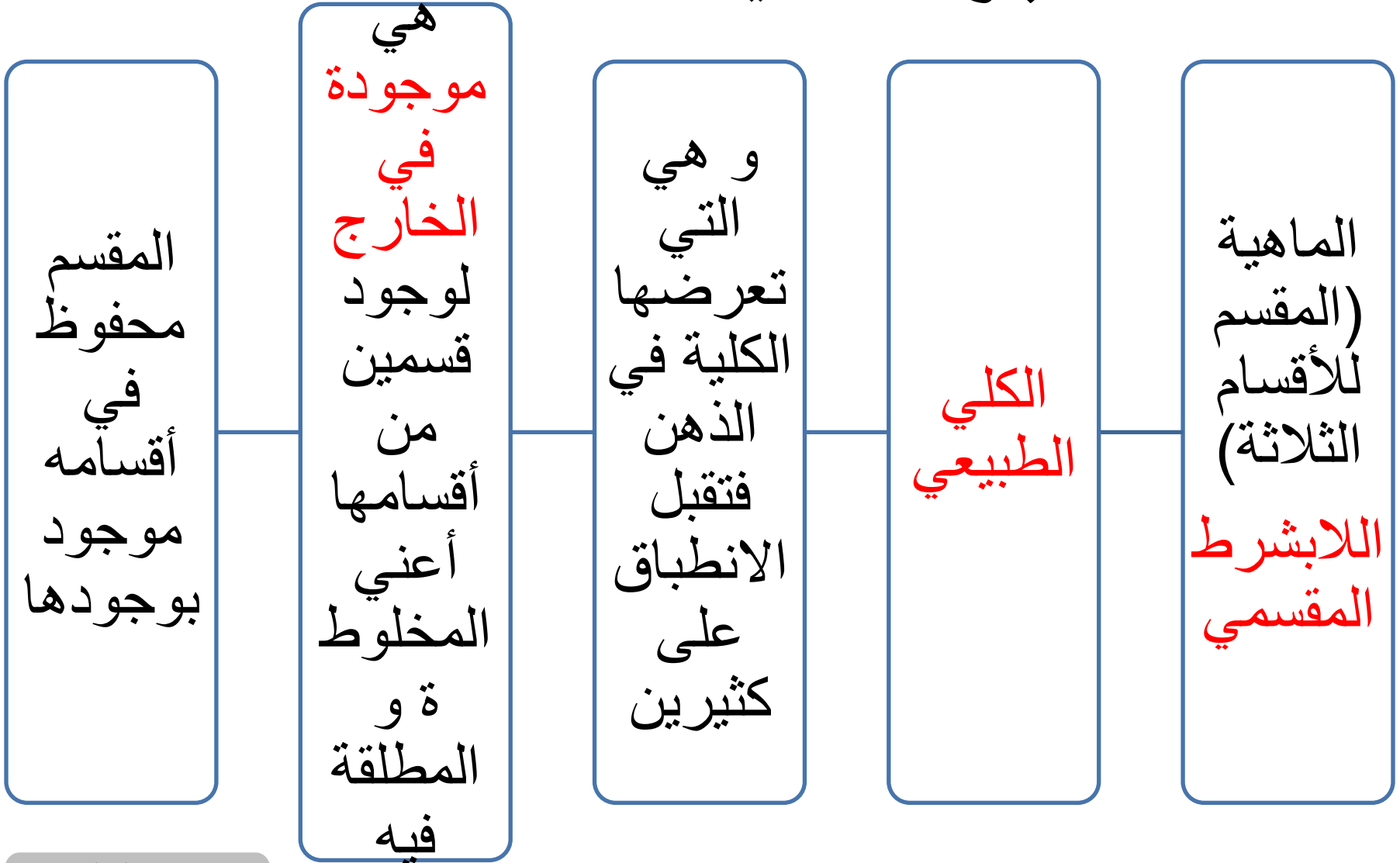
اعتبارات الماهية



اعتبارات الماهية



اعتبارات الماهية



اعتبارات الماهية

- الفصل الثاني في اعتبارات الماهية و ما يلحق بها من المسائل
- للماهية بالإضافة إلى ما عداها مما يتصور لحوقه بها ثلاث اعتبارات إما أن تعتبر **بشرط شيء** أو **بشرط لا** أو **لا بشرط شيء**
- و القسمة حاصرة أما الأول فإن تؤخذ بما هي مقارنة لما يلحق بها من الخصوصيات فتصدق على المجموع كالإنسان المأخوذ مع خصوصيات زيد فيصدق عليه .

اعتبارات الماهية

- و أما الثاني فإن يشترط معها أن لا يكون معها غيرها و هذا يتصور على قسمين أحدهما أن يقصر النظر في ذاتها و أنها ليست إلا هي و هو المراد من كون الماهية بشرط لا في مباحث الماهية كما تقدم و ثانيهما أن تؤخذ الماهية وحدها بحيث لو قارنها أى مفهوم مفروض كان زائدا عليها غير داخل فيها فتكون إذا قارنها جزء من المجموع مادة له غير محمولة عليه .
- و أما الثالث فإن لا يشترط معها شيء بل تؤخذ مطلقة مع تجويز أن يقارنها شيء أو لا يقارنها .

اعتبارات الماهية

- فالقسم الأول هو الماهية بشرط شيء و تسمى المخلوطة و القسم الثانى هو الماهية بشرط لا و تسمى المجردة و القسم الثالث هو الماهية لا بشرط و تسمى المطلقة .
- و الماهية التى هى المقسم للأقسام الثلاثة هى الكلى الطبيعى و هى التى تعرضها الكلية فى الذهن فتقبل الانطباق على كثيرين و هى موجودة فى الخارج لوجود قسمين من أقسامها أعنى المخلوطة و المطلقة فيه و المقسم محفوظ فى أقسامه موجود بوجودها .

اعتبارات الماهية

- و الموجود منها في كل فرد غير الموجود منها في فرد آخر بالعدد و لو كان واحدا موجودا بوحدته في جميع الأفراد لكان الواحد كثيرا بعينه و هو محال و كان الواحد بالعدد متصفا بصفات متقابلة و هو محال.

اعتبارات الماهية

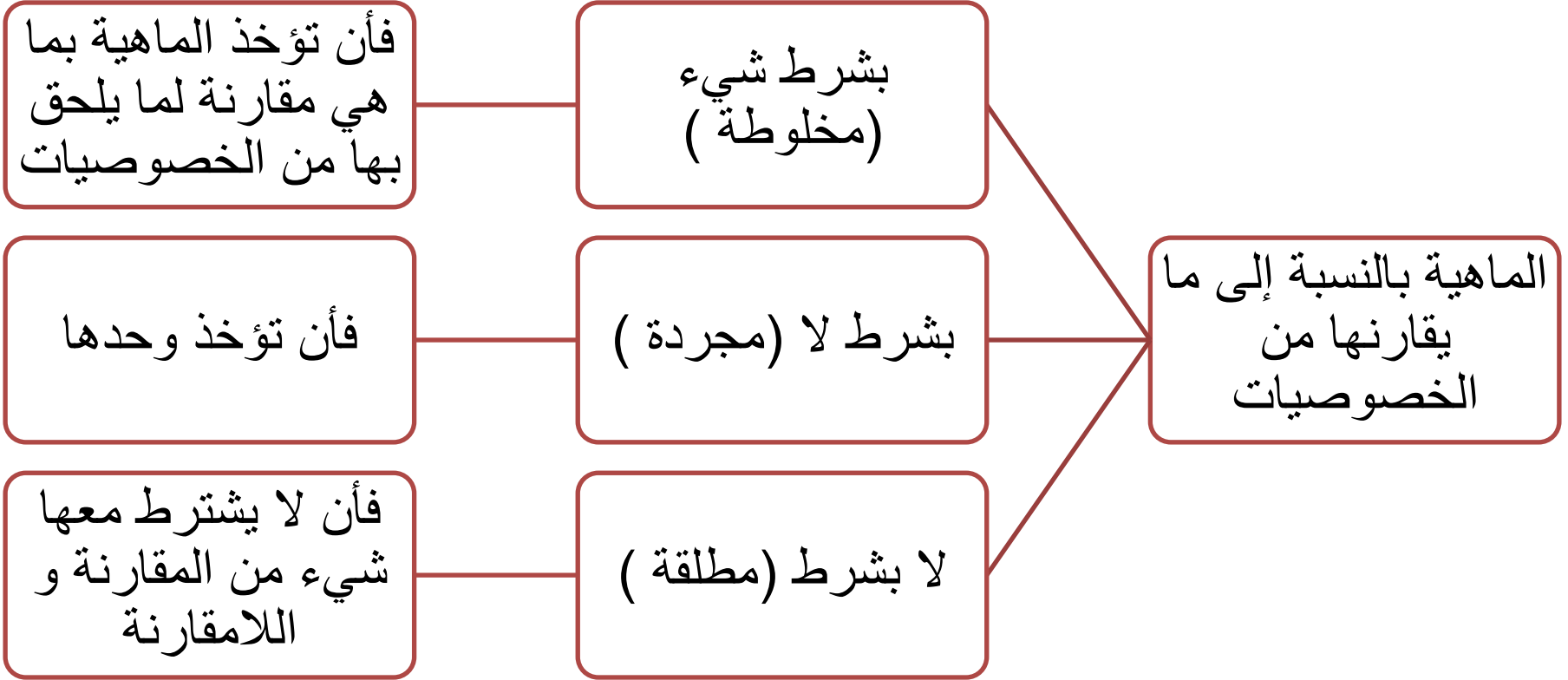
بشرط شيء (مخلوطة
(

بشرط لا (مجردة)

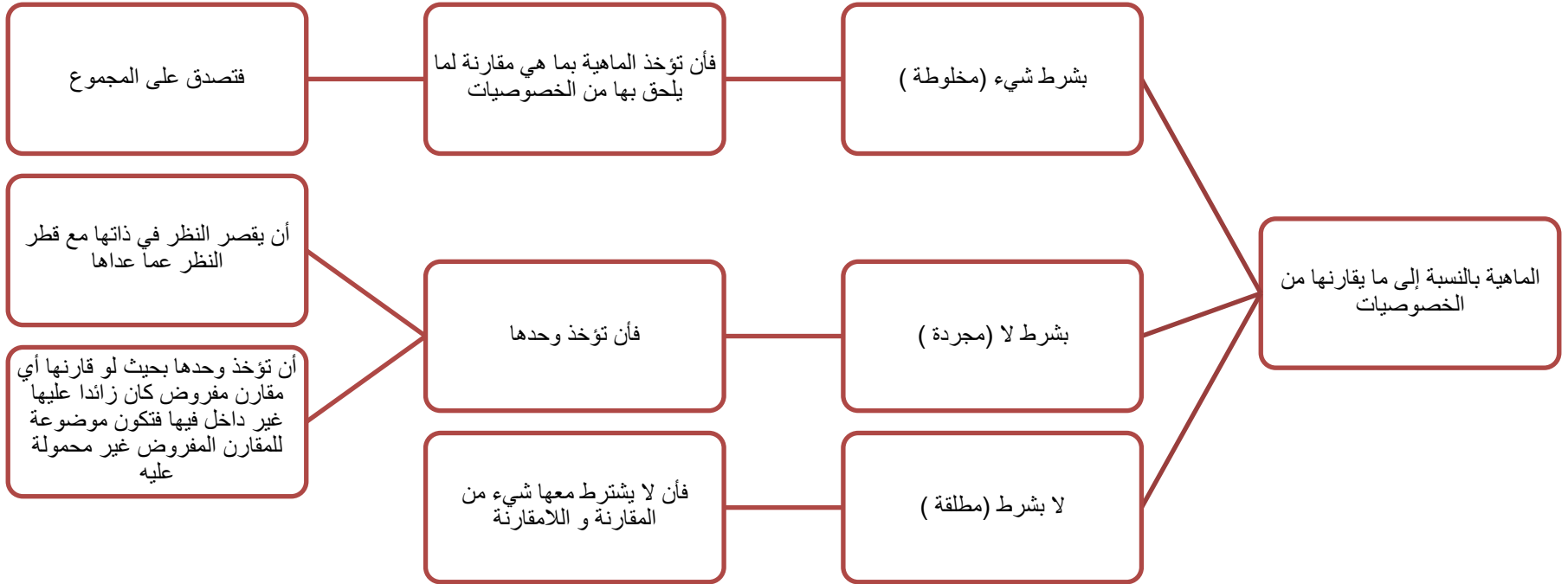
لا بشرط (مطلقة)

الماهية بالنسبة إلى ما
يقارنها من
الخصوصيات

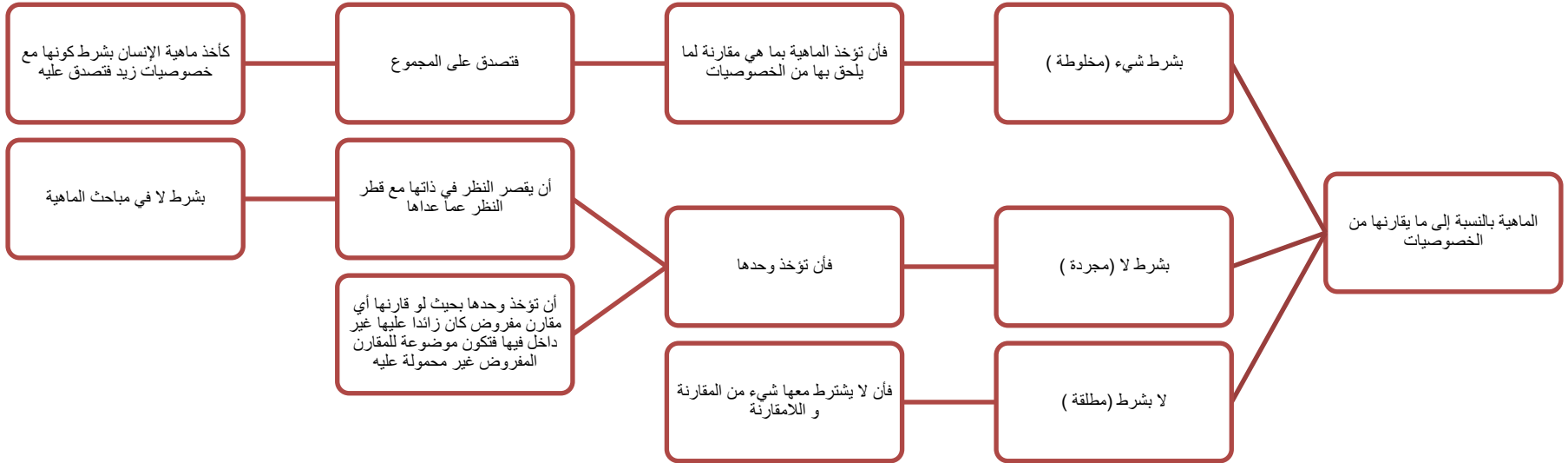
اعتبارات الماهية



اعتبارات الماهية



اعتبارات الماهية



اعتبارات الماهية

- الفصل الثاني في اعتبارات الماهية
- للماهية بالنسبة إلى ما يقارنها من الخصوصيات اعتبارات ثلاث و هي أخذها بشرط شيء و أخذها بشرط لا و أخذها لا بشرط و القسمة حاصرة

اعتبارات الماهية

- أما الأول فأن تؤخذ الماهية بما هي مقارنة لما يلحق بها من الخصوصيات فتصدق على المجموع كأخذ ماهية الإنسان بشرط كونها مع خصوصيات زيد فتصدق عليه

اعتبارات الماهية

- و أما الثاني فأن تؤخذ وحدها و هذا على وجهين أحدهما أن يقصر النظر في ذاتها مع قطر النظر عما عداها و هذا هو المراد بشرط لا في مباحث الماهية و الآخر أن تؤخذ وحدها بحيث لو قارنها أي مقارن مفروض كان زائدا عليها غير داخل فيها فتكون موضوعا للمقارن المفروض غير محمولة عليه
- و أما الثالث فأن لا يشترط معها شيء من المقارنة و اللامقارنة بل تؤخذ مطلقة من غير تقييد بنفي أو إثبات و تسمى الماهية بشرط شيء مخلوطة و البشروط لا مجردة و اللابشروط مطلقة

اعتبارات الماهية

- و المقسم للأقسام الثلاث الماهية و هي الكلى الطبيعى و تسمى اللابشرط المقسمى و هي موجودة فى الخارج لوجود بعض أقسامها فيه كالمخلوطة

اعتبارات الماهية

- و الموجود من الكلى فى كل فرد غير الموجود منه فى فرد آخر بالعدد و لو كان الموجود منه فى الأفراد الخارجية واحدا بالعدد كان الواحد كثيرا بعينه و هو محال و كان الواحد متصفا بصفات متقابلة و هو محال و هذا معنى قولهم إن نسبة الماهية إلى أفرادها كنسبة الآباء الكثيرين إلى أولادهم لا كنسبة الأب الواحد إلى أولاده الكثيرين فالماهية كثيرة فى الخارج بكثرة أفرادها نعم هى بوصف الكلية و الاشتراك واحدة موجودة فى الذهن كما سيأتى.

المطلق و المقيد

• بعد ذلك يقع البحث حول نقاط ثلاث:

- ١- انَّ الكلى الطبعى ينطبق على أىّ من هذه اللحاظات، فهل ينطبق على اللابشرط القسمى أو اللابشرط المقسمى أو ينطبق على شىء ثالث مثل الماهية المهملة؟
- ٢- انَّ الماهية المهملة هل هى عبارة عن اللابشرط المقسمى أو غير ذلك؟
- ٣- انَّ أسماء الأجناس موضوعة لأىّ من هذه اللحاظات؟

المطلق و المقيد

- أمّا النقطة الأولى -
- فالصحيح أنّ الكلى الطبيعي عبارة عن نفس الملحوظ في **اللابشرط** **القسمي**،
- فإنّ الكلى الطبيعي كما يفسّرونه عبارة عن المفهوم المنتزع من الخارج ابتداءً أو الذي هو موجود في الخارج ضمن الافراد و هذا هو عين ما فسرنا به اللابشرط القسمي، حيث قلنا بأنّ اللابشرط القسمي يكون موازياً للجامع بين الافراد الخارجية.

المطلق و المقيد

- نعم لو بنينا على ما ذهب إليه السيد الأستاذ من أنَّ اللابشرط القسَمي عبارة عن المفهوم المقيد بعدم القيد بنحو يكون التقييد مأخوذاً في الملحوظ باللابشرط القسَمي فالكلّي الطبيعي مغاير مع الملحوظ في اللابشرط القسَمي.
- و اما بناءً على ما هو الصحيح من أنَّ عدم التقييد بقيد يكون مأخوذاً في اللحاظ لا في الملحوظ فلا يبقى أيّ فرق بين الكلّي الطبيعي و بين الملحوظ في اللابشرط القسَمي.

المطلق و المقيد

- و قد أشكل السيد الأستاذ على القول بأن الكلى الطبيعي عين اللابشرط القسمى بأن الكلى الطبيعي يكون صالحاً للانطباق على كل افراده بينما اللابشرط القسمى يكون منطبقاً و فانياً بالفعل فى تمام الافراد اذن كيف يكون أحدهما عين الاخر؟

المطلق و المقيد

- و فيه: انه إن أراد بفعلية الفناء في تمام الافراد ان الافراد ترى بالنظر التصورى و لو إجمالاً كما في العموم فهذا خلط بين المطلق و العام، فانّ اللابشرط القسمى ينتج الإطلاق لا العموم و في المطلق لا يرى إلا الطبيعة و الحثية المشتركة دون الافراد و إن أراد بفعلية الفناء انه لو علّق عليه حكم لسرى إلى تمام الافراد فمن الواضح ان مثل هذا موجود أيضاً في الكلى الطبيعى فأى فعلية تكون موجودة في اللابشرط القسمى و لا تكون موجودة في الكلى الطبيعى؟

المطلق و المقيد

- و قد ذهب المحقق السبزواري إلى أنَّ الكلي الطبيعي عبارة عن الماهية اللابشرط المقسمي، و هذا أيضاً مما لا يمكن المساعدة عليه بعد ما عرفنا من أنَّ اللابشرط المقسمي يكون من التعقل الثاني بينما يكون الكلي الطبيعي من التعقل الأول كما يتضح من تفسيره المتقدم فكأن هذا التوهم نشأ من الخلط بين التعقلين.

المطلق و المقيد

المعنى الأفرادي

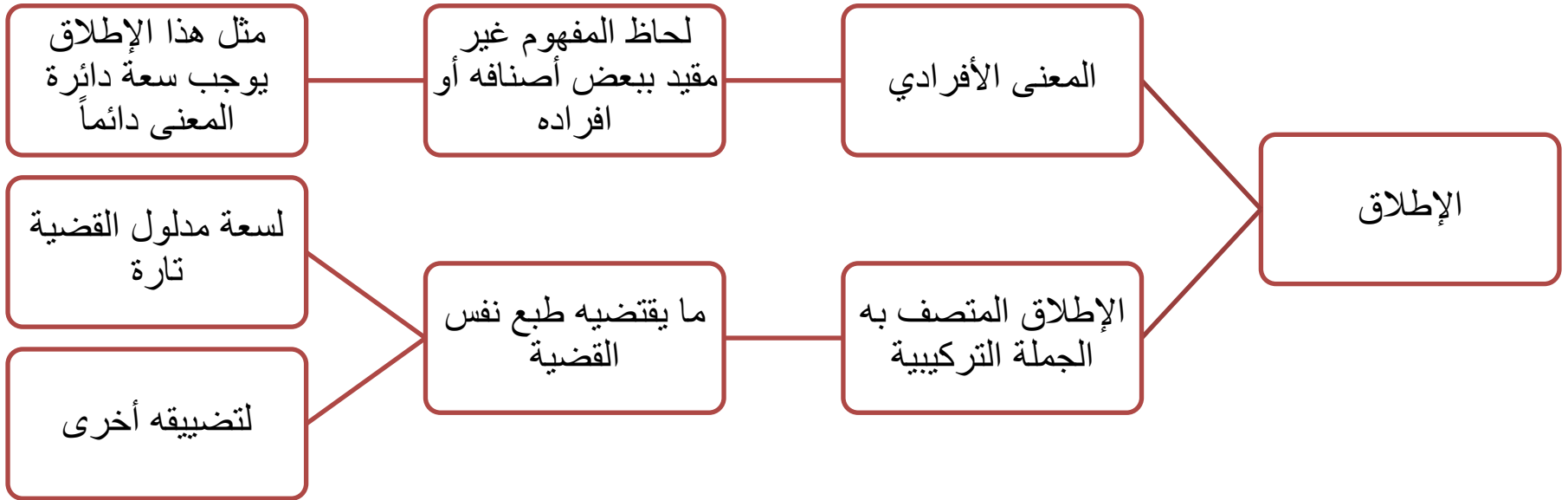
الإطلاق

الإطلاق المتصف
به الجملة التركيبية

المطلق و المقيد



المطلق و المقيد



المطلق و المقيد

- (ثم الظاهر) ان الإطلاق و التقييد انما يعرضان المفهوم أولاً و بالذات باعتبار تقيده بشيء و عدمه و اما اتصاف اللفظ بهما فهو انما يكون بتبع مدلوله و التعريف السابق و ان كان يوهم كونهما من صفات اللفظ الدال على المعنى لكن الظاهر انهم أرادوا بذلك اتصاف اللفظ بهما بالتبع
- (ثم) ان محل الكلام فى المقام انما هو الإطلاق المتصف به المعنى الأفرادى أعنى به لحاظ المفهوم غير مقيد ببعض أصنافه أو افراده و مثل هذا الإطلاق يوجب سعة دائرة المعنى دائماً

المطلق و المقيد

- (و اما) الإطلاق المتصف به الجملة التركيبية أعنى به ما يقتضيه طبع نفس القضية الموجب لسعة مدلول القضية تارة و لتضييقه أخرى فلا يقع البحث عنه فى المقام إذ ليس لإطلاق الجمل التركيبية ضابط كلى يعرف به أحوالها من حيث ما يترتب على إطلاقها من الأحكام ضرورة ان إطلاق كل جملة له حكم يخصه و لا يعم غيره و لأجل ذلك لزم البحث عن إطلاق كل جملة بخصوصها فى المورد المناسب له كما يبحث عما يقتضيه إطلاق صيغة الأمر فى مباحث الأوامر و عما يقتضيه إطلاق القضية الشرطية مثلا فى مباحث المفاهيم و هكذا.

المطلق و المقيد

- الثاني ان المتصف بالإطلاق قد يكون معنى من المعانى المدلول عليها بأحد أسماء الأجناس أعنى به نفس الطبيعة غير المقيدة بشىء من الخصوصيات المصنفة أو المفردة المعبر عنها باللابشرط المقسمى
- و قد ذكرنا ان أكثر المطلقات الواردة فى المحاورات العرفية انما هى من هذا القبيل
- (و قد يكون) المتصف بالإطلاق المعنى المستفاد من النكرة أعنى به الطبيعة المقيدة بالوحدة المعبر عنها بالحصاة فى كلمات بعضهم



موسسه
رواق
و حکمت

تهیه شده در موسسه رواق حکمت

قم - ۵۵ متری عماریاسر، کوچه ۱۵، پلاک ۸۲

تلفن: ۰۲۵-۳۷۷۱۶۰۶۰ دورنگار: ۰۲۵-۳۷۷۱۹۷۴۰

www.ravaqhekmat.ir